

126571 - تقسيم الأحاديث إلى آحاد ومتواتر لا يعني التشكيك في صحتها

السؤال

اعتنقت الإسلام والحمد لله ، وبسبب أنني أدرس التاريخ والحديث في جامعي ، فأنا مهتمة بعلم الحديث ، وحسب علمي أن الأحاديث إما صحيح أو ضعيف ، ولكنني اكتشفت أن هناك المتواتر والآحاد ، وأن الأحاديث المتواترة قليلة جدًا ، قد لا تصل إلى عدد مائة حديث ، وأن هذه الأحاديث هي المقطوع بصحتها مائة بالمائة ، أما ما سواها فليس هناك نوع مقطوع بصحته مائة بالمائة ، بما في ذلك الأحاديث الصحيحة ، فهل هذا صحيح أم لا ؟ وإذا كان الأمر هكذا فما هي هذه الأحاديث المتواترة ، ولماذا لا يؤكد عليها أكثر من غيرها ؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

بداية فالشكر لله عز وجل أن أنعم عليك بنعمة الإسلام وهدية الإيمان ، وأن أهلك سبحانه سبيل النجاة في الدنيا والآخرة ، فالإسلام دين الأخلاق والقيم ، كما هو دين الشريعة العادلة والأحكام التي تصلح أحوال الناس ، وهو الدين الذي أكمل الله به الرسالات السابقة ، يمتاز أتباعه بأنهم يؤمنون بجميع الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وختامهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فهنيئا لك هذا الباب من السعادة في الدنيا والآخرة ، واسألي الله دائمًا الثبات وال توفيق .

ثم نرحب بك معنا في موقعنا ، وسوف تكون سعداء إذا أرسلت إلينا بما عندك من أسئلة واستفسارات ، فنرجو لا تتردد في الكتابة بما عندك .

ثانياً :

وفي شأن علم الحديث الشريف ، فهو علم غاية في الدقة ، غاية في الإحكام ، دُوَّنَتْ فيهآلاف الصفحات ، وبذلت في سبيله الأرواح والأموال والأعمار ، حتى استطاع المسلمين الذين أحبوا نبيهم محمدا صلى الله عليه وسلم أن ينقلوا أقواله وأفعاله وصفاته وأحواله لجميع العصور من بعدهم ، حتى نقلوا ضحكاته وسكناته ، ونقلوا قيامه وقعوده ، ونومه ويقظته ، نقلوا تفاصيل كثيرة عن هذا النبي العظيم .

ثالثاً :

أما عن تحديد زمن كتابة الأحاديث النبوية ، فهذه مسألة يخطئ فيها كثير من الناس بسبب تحريف بعض المستشرقين للحقائق التاريخية ، فقد ثبت بالأدلة القطعية أن كتابة الأحاديث وقعت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي حياته ، وأن الذي تأخر هو جمعها كلها في كتاب واحد ، وترتيبها على الأبواب ، والعنابة بتأليفها وتصنيفها ، والأدلة على ذلك كثيرة جدا ، لا ينكرها إلا جاحد معاند

يبيتني تشكيك المسلمين بدينهم ، أو جاهل لا يعرف أن كتابة السنة وقعت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن تدوينها - بمعنى تأليف الكتب الكبار في جمعها وتصنيفها والعنابة بها - هو الذي تأخر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال :

(كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَهَتَّنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَصَبِ وَالرِّضا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَوْمَأَ بِأَصْبَعِهِ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَكْتُبْ، فَوَالَّذِي تَفَسِّي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ). رواه أبو داود (3646) وصححه الألباني في صحيح أبي داود .

فانظري كيف أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب كل شيء يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى جمع من الأحاديث كتاباً كبيراً كان يسمى "الصحيفة الصادقة" ، وهي من أشهر الصحف الحديثية المكتوبة في العصر النبوى ، فهناك صحف - أي كتب - كثيرة كان الصحابة يكتبون فيها الأحاديث التي يسمعونها من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكثير منها محفوظ بنصه إلى اليوم ، وما تبقى رواه لنا الأئمة الكبار كالبخاري ومسلم في كتبهم ، ومن أراد الاطلاع على جميع ما ورد في ذلك فليرجع إلى ثلاثة دراسات مهمة في هذا الموضوع ، وهي :

1- " دراسات في الحديث النبوى " : تأليف الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي.

2- " تدوين السنة النبوية " للدكتور محمد مطر الزهراني.

3- " تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين " للدكتور حاكم بن عبيسان المطيري . ففي هذه الكتب شرح مفصل وبيان دقيق لهذه المسألة المهمة ، وقد ذكرنا لك هنا خلاصة الأفكار التي جاءت في هذه الكتب .

رابعاً :

أما عن فكرة درجة التصديق بما جاء في الأحاديث تبعاً لتنوعها بين الأحاداد والمتواتر ، فنحب أن ننبه هنا إلى أنها مسألة تحكمها الاحتمالات والافتراضات العقلية أكثر من تعلقها بالواقع العملي ، وقواعد العلماء في التصحيف والتضعيف ؛ وعلم الحديث إنما يقرر القواعد التي نستطيع من خلالها الحكم على الحديث بالقبول أو الرد ، والقبول بمعنى التصديق بتصديقه بتصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه من قوله عليه الصلاة والسلام ، بغض النظر عن درجة ذلك القبول .

ولكي تتضح الصورة ، نضرب لك مثلاً يوضح لك المسألة إن شاء الله ، ويبين لك أن تقسيم العلماء للأحاديث إلى متواتر وأحاداد ، لا يعني الشك في ثبوت أحاديث الأحاداد :

إذا جاءت واحدة من زميلاتكطالبات فأخبرتك أن المعلمة قد حددت موعداً للاختبار في اليوم الفلاني ، وأنت لا تشکین في صدق هذه الطالبة ، ولا تشکین في حفظها ونباها ، ألا يكفي ذلك بالنسبة لك لبدء الإعداد لذلك الامتحان والتحضير له ، أليس خبرها كافياً

أيضاً لتوجيهه اللوم لك إن قصرت في التحضير للامتحان ، وكل من حولك سواء من أهلك أو زميلاتك أو معلماتك سيتوجهون إليك بأصابع الاتهام بالقصير إن أنت لم تحصل على عالمة جيدة .

هذا هو معنى كون خبر زميلتك هذه مقبول عندك .

فمارأيك إذا جاءت صديقة أخرى فأخبرتك الخبر نفسه ! لا شك أن ذلك سيؤكد الخبر بالنسبة لك، ولكن تأكيد الخبر لا يعني أن خبر صديقتك الأولى لم يكن كافيا ، أو لم يكن مفيدا ، بل هو كاف ومفيد ، ولكن أخبار الصديقات الآخريات عززه وأكده .

فمارأيك إذا رجعت إلى الجامعة فسمعت من معلمتك نفسها عن موعد الاختبار ، ألا يبلغ قلبك حينئذ درجة من العلم قد لا يمكن تأكيدها أكثر من ذلك ! فهل هذا يعني أن إخبار صديقاتك لك لم يكن كافيا بالنسبة لك ، أم أنه كان كافيا ولكن سمعاك من معلمتك بلغ بقلبك مرحلة اليقين .

هذا هو معنى ما يتكلم به بعض أهل العلم أن حديث الآحاد ليس كالحديث المتواتر ، ونحن نقول : نعم ، والحديث المتواتر أيضا ليس كالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، ولكن ذلك لا يعني أن حديث الآحاد غير مقبول وغير كاف لإقامة الحجة على العباد ، تماماً كما أن كل العقلاة يعرفون أن خبر صديقتك الصادقة الحافظة لك أنها سمعت المعلمة تحدد موعد الامتحان كاف في إقامة الحجة عليك ، ودفعك للتحضير والدراسة .

نرجو أن تكون المسألة أصبحت واضحة بهذا المثال .

ثم نزيد فنقول ، إن ما أشرت إليه من أحاديث البخاري ومسلم ، أو غيرهما ، مما تلقاءه أهل العلم بالقبول ، قد جاء ما يقويها ويؤكدها ويرفعها إلى مرتبة إفادة العلم ، ووجوب تصديقها ، والعمل بما فيها :

1- فأكثراها جاء من طرق وروايات وأسانيد كثيرة ، مما يؤكد مضمون الحديث وصدره عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن أراد التأكيد من ذلك فليرجع إلى الكتب الستة ليرى كيف أن الحديث الواحد يرويه جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين وهذا ، وإن لم يبلغ حد التواتر .

2- وكثير من أحاديث الآحاد أجمعـتـ عليهاـ الأمةـ ، وـتـلـقـاـهـ الـعـلـمـاءـ بـالـقـبـولـ ، منـ عـهـدـ الصـحـابـةـ إـلـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ ، وـعـمـلـواـ بـهـاـ جـمـيـعـاـ ، وـهـذـاـ أـيـضاـ يـؤـكـدـ وـيـقـوـيـ هـذـهـ أـحـادـيـثـ ، مـثـالـ ذـكـرـ أـحـادـيـثـ الـوـارـدـةـ فـيـ الصـحـيـحـيـنـ :ـ الـبـخـارـيـ وـمـسـلـمـ ،ـ فـمـاـ زـالـ الـعـلـمـاءـ يـقـلـبـونـهـ وـيـعـلـمـونـ بـمـاـ فـيـهـ ،ـ وـمـعـلـومـ أـنـ اـنـفـاقـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ قـبـولـ حـدـيـثـ مـعـيـنـ عـلـامـاتـ تـأـكـيدـهـ وـقـوـتـهـ .

3- بل وكثير من هذه الأحاديث الصحيحة تشهد لها آيات من القرآن الكريم ، وتشهد لها أقوال الصحابة الكرام ، بل ويشهد لها الواقع والتاريخ أيضا ، فكل هذه مؤكـدـاتـ تـرـفـعـ مـسـتـوـيـ التـصـدـيقـ بـخـبـرـ الآـحـادـ .

وهـذـهـ الـمـؤـكـدـاتـ يـسـمـيـهـاـ الـعـلـمـاءـ "ـ الـقـرـائـنـ"ـ ،ـ أـيـ المـؤـكـدـاتـ الـتـيـ تـثـبـتـ الـأـحـادـيـثـ وـتـؤـكـدـهـاـ ،ـ وـقـدـ رـجـحـ الـمـحـقـقـوـنـ مـنـ الـعـلـمـاءـ أـنـ حـدـيـثـ الـآـحـادـ إـذـ اـقـتـرـنـتـ بـهـ بـعـضـ هـذـهـ الـمـؤـكـدـاتـ فـإـنـهـ يـفـيـدـ الـعـلـمـ الـذـيـ يـفـيـدـ الـحـدـيـثـ الـمـتـوـاتـرـ .

يقول شیخ الإسلام ابن تیمیة رحمه الله :

" وأما المتواتر فالصواب الذي عليه الجمھور: أن المتواتر ليس له عدد محصور، بل إذا حصل العلم عن إخبار المُخْبِرِينَ كان الخبر متواتراً، وكذلك الذي عليه الجمھور أن العلم يختلف باختلاف حال المُخْبِرِينَ به ، فرب عدد قليل أفاد خبرُهُم العلم بما يوجب صدقهم، وأضعافهم لا يفيدهم خبرُهُم العلم ؛ ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيدهم العلم إذا احتفت به قرائنا تفید العلم ؛ وعلى هذا فكثير من متون الصحیحین متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحدیث وإن لم یعرف غیرهم أنه متواتر ؛ ولهذا كان أكثر متون الصحیحین مما یعلم علماء الحدیث علماً قطعیاً أن النبی صلی الله علیه وسلم قاله ، تارة لتواتره عندهم ، وتارة لتلقی الأمة له بالقبول ، وخبر الواحد المتلقی بالقبول یوجب العلم عند جمھور العلماء من أصحاب أبي حنیفة ومالك والشافعی وأحمد ، وهو قول أكثر أصحاب الأشعری كالإسفارایینی وابن فورک ؛ فإنه وإن كان في نفسه لا يفيدي إلا الظن ؛ لكن لاماً اقتربن به إجماع أهل العلم بالحدیث على تلقیه بالتصدیق ، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حکم مستندین في ذلك إلى ظاهر أو قیاس أو خبر واحد ، فإن ذلك الحکم یصیر قطعیاً عند الجمھور ، وإن كان بدون الإجماع یليس بقطعی ؛ لأن الإجماع معصوم ، فأهل العلم بالأحكام الشرعیة لا یجتمعون على تحلیل حرام ولا تحریم حلال ، كذلك أهل العلم بالحدیث ، لا یجتمعون على التصدیق بکذب ولا التکذیب بصدق ، وتارة يكون علم أحدھم لقرائنا تحتف بالأخبار ، توجب لهم العلم ، ومن علِمَ ما علِمُوه حَصَلَ له مِنَ الْعِلْمِ مَا حَصَلَ لَهُمْ " انتهى .

" مجموع الفتاوى " (40/18-41) .

وبناء على ما سبق ، فإن الذي يحتاجه المسلم ، وهو الأمر الذي تفضلت - أختنا الكريمة - بالإشارة إلى أهمية العناية به من المسلمين ، ليس هو ما يطلق عليه - اصطلاحاً - الحديث المتواتر ؛ فإن هذا بحث علمي اصطلاحی ، وإنما الذي تريدهن ، وهو ما ثبت لدى أهل العلم أن النبی صلی الله علیه وسلم قاله ، دائرته أوسع من ذلك بكثير ، كما مر معنا من كلام شیخ الإسلام ابن تیمیة رحمه الله ، ويدخل في هذه الدائرة الواسعة ، التي يجب على المسلم العناية بها ، أحادیث الصحیحین : البخاری ومسلم ، فقد تلقی العلماء هذین الكتابین بالقبول ، واعتمدوا على أحادیثهما .

فإياك أن تظنني أن معنى كون الحديث آحداً أنه مشكوك في صحته ، وإياك أن تظنني أن الأحادیث التي تأكّدت صحتها يقیناً هي المتواتر فقط .

والله أعلم .